فوق الطاولة

د. سعد بساطة

عـولمــة. عـوو.. لمـة (لا مؤاخذة)!

ما من تعبير أسرفنا باستعماله مثل «العولمة» حتى صار لصيقا بالقرن الـ(٢١).. نسمعه؛ نردده؛ وقد نجهل أبرز خفايا مدلولاته! وهذه العولمة بتأثيراتها القريبة أو البعيدة؛ تطول شركاتنا ومؤسساتنا؛ وحتى طرائق تفكيرنا!

دعني أستهل بحكاية سمعتها للتو: أم صديقي الأمريكي من كاليفورنيا منزعجة بشدة؛ لكون الثلاثة الذين يلاعبونها البريدج لا ينفكون يتحدثون بين بعضهم بالفرنسية (فهم فرنسيون وفي بلدهم).. والكل يمارس لعبة بريدج عبر الإنترنت! من كان يتصور ذلك؟

هنالك مشاعر جارفة تجتاح كثيرين تجاه العولمة مثلما يشعرون تجاه الفجر؛ فمن النعم أن تطلع علينا الشمس كل صباح. ولا حيلة لنا بذلك؛ إنها تفيد أكثر مما تضر؛ وكل ما يودونه الحصول على أفضل ما في النظام الجديد؛ ومحاولة تطليف الجوانب السيئة فيه.

طراز العولمة الديموغرافي؛ هو التحرك من الريف للحضر؛ مع ارتباط وثيق بالموضة والطعام واتجاهات التسلية السائدة بالعالم.

لئن كان مقياس الحروب هو ثقل الصواريخ؛ فإنّ مقياس العولمة هو السرعة: سرعة السفر؛ والتجارة والاتصال والابتكار. وقد عبّر عنها قانون مور: القدرة الحوسبية لشذرات السيليكون سوف تتضاعف كل ١٨ شهراً! كان السؤال الاستراتيجي التقليدي بالسابق «ما ضخامة صاروخك؟»؛ الآن: في ظل العولمة فالسؤال الأكثر تردداً «ما مدى سرعة المودم لديك؟»...

بواسطة الشبكة العنكبوتية؛ ولت تلك الأيام التي كانت فيها المؤسسات تستطيع خداع أصحاب أغلبيتها بأكاذيب واهية!

حقبة العولمة السابقة؛ قامت على أساس تكاليف نقل رخيصة وسريعة ما سهل التجارة؛ أما حقبة عولمة اليوم فهي تكاليف اتصالات متطورة تنخفض كلفتها وتزداد سرعتها يوماً بعد آخر؛ ما يحول الكوكب إلى قرية صغيرة بالفعل!

منذ سنوات احتفلت دولة صغيرة قريبة بإضافتها لنشرة الأخبار الجوية في (CNN) هذا اعـتراف ضمني من جـدوى معرفة الطقس في عاصمتها؛ أي إنها «رسمياً» جزء من السياح والزوار والمستثمرين الدوليين (ومن النظام العالمي)!

ونشأت أمراض جديدة على شاكلة «ميدز» [MIDS- Microchips Immune deficiency syndrome] ؛ وعـداوه تصيب أي مؤسسة مترهلة والتي تخفق بتلقيح نفسها ضد التغييرات التي أحدثتها شذرات الكمبيوتر الدقيقة؛ والتي أوجدت أسواقاً أكثر شفافية وأعقد تركيباً؛ تتميز بفئة مميزة من الكفاءات. أعراض المرض تظهر لدى عجز المؤسسة أن ترفع الإنتاجية؛ وتزيد الأجور؛ وتستطيع المنافسة؛ وتستمر بالابتكار؛ وبالتالي أن تتباطأ في الاستجابة لتغيّرات العالم المتسارعة!

من أجل تخفيض التكاليف؛ نقلت سويس إير (وتبعتها شركات أخرى وبنوك)؛ مكاتبها الإدارية من سويسرا إلى الهند؛ وكذا الخدمات الهاتفية والإجابة عن تساؤلات الزبائن؛ ثم تبعتها البريتيش إيرويز وغيرها.

ومن طرف آخر؛ صوّت النرويجيون ضد الانضمام للـEU عندما شعروا أن الانخراط بصفوفه يعني اقتلاع الهوية الخاصة بهم – فهم لا يرغبون بوضع دقيقهم في مطبخ أوروبي يديره بيروقراطيون –.. لا.. شكراً نفضل المحافظة على نكهتنا النرويجية!

صرنا نتكلم عن ديمقراطية التكنولوجيا؛ فبواسطة تقانة الرقميات؛ والنمنمة وابتكارات الكمبيوتر والاتصالات؛ أضحى لديك في منزلك: بنكاً ومصنعاً ومكتب سمسرة وصحفاً؛ بشكل دائم. ولكن.. نحن بحاجة لوضع نظام العولمة تحت الفحص الدقيق؛ وتقييم دائم لمفاهيمه الضمنية.. إليكم هذا المثال (من تجربة شخصية للكاتب الاقتصادي المرموق: توماس فريدمان) إذ يروي: كنت بيروت مراسلاً خلال الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٩ وكان من مهامي إرسال تقرير عن طقس بيروت.. ولكن من كان يعبأ هناك بحال الطقس ضمن حرب أهلية طاحنة؟ كان الناس سعداء لمجرد أنهم أحياء! فكانت عملية استقراء الطقس تتم عبر القاعة (هاي فادي كيف الطقس عندك اليوم؟).. ويتم وضع قياس تقديري للطقس.. بعدها بسنوات كنت بمهمة مع نيويورك تايمز لكتابة الأسعار اليومية للدولار وتداولات الأسهم؛ وارتفاع/ انخفاض المؤشرات.. وكان هنالك دائماً بعض المحللين أن التداولات بلغت ١,٢ مليار دولار في قارات العالم الست؛ ما أسفر عن فكرة في قرارة رأسي أن هذه نسخة وول ستريت عن تقرير الطقس المرسل من بيروت على غرار «هاي فادي. لماذا انخفض مؤشر داو جونز اليوم؟»...! وأيا كان الرد؛ فسيظهر في صحف اليوم التالي باعتباره التفسير العالمي لتصرف آلاف المتعاملين في سوق البورصة العالمي.

سؤالي الآن: كيف الوضع في مؤسستك؛ وآمل ألا تكون الإجابة من قبيل «هاي فادي.. الوضع مستقر تماماً؛ أليس كذلك؟»...

في اجتماع مع عناصر حماية المستهلك بريف دمشق

وزير التجارة الداخلية: إستراتيجية الوزارة ضمان توافر السلع بمختلف أنواعها وبأسعار مناسبة

توخي الدقة بالتعامل مع الفعاليات الاقتصادية وخاصة الصناعية التي تؤدي دوراً وطنياً ملموساً

الوطن

دعا وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محسن عبد الكريم علي عناصر حماية المستهلك في ريف دمشق إلى ضرورة الارتقاء بأدوات وأدبيات العمل الرقابي في الأسواق، والتعاطي مع أصحاب الفعاليات التجارية وفق أسس قانونية واضحة، والتمتع بلباقة مهنية عالية خلال العمل الرقابي الذي دعا إلى تكثيفه والتركيز على ضبط الأسواق ومراقبة المعروض السلعي لجهة الأسعار والجودة، بما أن إستراتيجية الوزارة تنطوي على اهتمام بالغ لضمان توافر السلع بمختلف أنواعها بكميات كافية وبأسعار مناسبة للمواطنين وخاصة في هذه المرحلة الاقتصادية الحرجة التي تسببت فيها الحرب الظالمة على سورية والتي أدت إلى دمار كبير في البنى التحتية إضافة إلى الحصار الجائر، مؤكداً أن خصوصية الظرف تملي علينا جميعاً أن نتحمل ونصبر ونتعاون ونتشارك لإعادة بناء ما تضرر، وتقديم الخدمة للمواطنين بالشكل الأمثل.

وأوضح الوزير خلال اجتماع عقده أمس في مبنى الوزارة مع عناصر رقابة ريف دمشق بحضور معاون الوزير سامر سوسي أن السمعة مسؤولية والعمل الوطني مسؤولية والأداء الوظيفي بأخلاق مهنية مسؤولية أيضاً وهذه المسؤولية تحتاج إلى ترجمة وفعل على الأرض بما ينعكس إيجاباً على الأسواق والمواطن على حد سواء.

ولفت الوزير إلى أن القانون والاحترام المتبادل هما العاملان المترابطان اللذان يحكمان العلاقة بين عمل المراقب التمويني والفعاليات التجارية والصناعية، وأن تطبيق القانون بشكل فعلي وفعال يخلق حالة من التوازن بين الرقابة من جهة وأصحاب الفعاليات من جهة أخرى، وبين سلامة المستهلك كنتيجة وغاية للعمل الرقابي، مشدداً على توخي الدقة بالتعامل مع الفعاليات الاقتصادية وخاصة الصناعية منها التي تؤدي دوراً وطنياً ملموساً.

واستمع الوزير من عناصر حماية المستهلك، لما عرضوه من مشكلات وعقبات تواجههم في عملهم الرقابي، واستمع إلى اقتراحاتهم لتطوير آلية العمل الرقابي والارتقاء به.

مدير دمشق للسورية للتجارة يتهرب من الإجابة.. أين البطاطا المخزنة؟

العقاد لـ«الوطن»: المؤسسة عاجزة عن المنافسة باعتبارها تشتري أغلبية الخضار من سوق الهال

رامز محفوظ

رغم تأكيد فرع المؤسسة السورية للتجارة بدمشق خلال الفترة الماضية على قيامه باستجرار كميات كبيرة من البطاطا ووضعها في الب رادات التابعة للمؤسسة من أجل طرحها في صالاتها أو التدخل بها عند الحاجة كي تنافس السوق وتحقق توازناً في أسعار مبيعها، إلا أن ما حصل أن أسعار البطاطا في أسواق دمشق حلقت ووصل سعر الكيلو ما بين ٥٥٠٠ و٦٠٠٠ ليرة سورية بعد أن كان يباع منذ نحو شهر بحدود ٢٠٠٠ ليرة، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على عجز المؤسسة عن القيام بدورها بالتدخل الإيجابي عند الحاجة من خلال عدم قدرتها على ضبط واستقرار سعر المادة ولو بنسبة بسيطة رغم استجرار كميات كبيرة منها حتى إن سعر المادة في صالاتها اليوم قريب من سعر السوق.

«الوطن» تواصلت مع مدير فرع المؤسسة السورية للتجارة بدمشق سامي هليل للاستفسار عن العديد من الأمور التي تخص استجرار الخضار والفواكه ومبيعات القرطاسية خلال هذه الفترة وأسعارها لكنه حاول المماطلة والتهرب من الإجابة من خلال تأجيل ذلك بشكل متكرر ولعدة أيام.

عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق محمد العقاد بين في تصريح لـ«الوطن» أن المؤسسة السورية للتجارة بدمشق لم تطرح مادة البطاطا المخزنة لديها في الصالات التابعة للمؤسسة حتى تاريخه كما وعدت سابقاً والدليل أن أسعار المادة في صالاتها قريبة من أسعار السوق وهي عاجزة عن المنافسة في السوق باعتبار أنها تشتري معظم الخضار والفواكه من سوق الهال بدمشق وتستجر كميات محدودة من الفلاح مباشرة.

وأوضح أن المؤسسة عاجزة عن منافسة التجار في موضوع التخزين وهناك تجار لديهم قدرة على تخزين كميات أكبر بكثير من الكميات التي تخزنها السورية للتجارة بدمشق، مضيفاً: العقار أن إنتاج عروة البطاطا الصيفية انتهى منذ نحو عشرين يوماً لذا شهدنا ارتفاعاً في أسعارها ومع بداية شهر تشرين الثاني المقبل سيبدأ إنتاج العروة الخريفية ومن المتوقع حينها أن ينخفض سعرها باعتبار أن كامل إنتاجها يباع في السوق المحلية وهي غير قابلة للتصدير، مشيراً إلى أن هناك تصديراً لمادة البطاطا حالياً إلى دول الخليج لكن بكميات قليلة لا تتجاوز ٥ برادات يومياً سعتها ١٠٠ طن وهذا الأمر ليس له أي تأثير في الأسعار باعتبار أن الكميات المصدرة قليلة.

> التجار لديهم قدرة أكبر على تخزين المواد

ولفت إلى أن أسعار الخضار بالمجمل وليس البطاطا مرتفعة جداً قياساً لدخل المواطن لكنها بالنسبة للتكاليف التي يدفعها الفلاح تعتبر رخيصة، موضحاً أن التكاليف التي يدفعها الفلاح ارتفعت مؤخراً بنسبة كبيرة تقارب ١٠٠ بالمئة إذ إن سعر الفلينة الفارغة وصل اليوم لـ١٠٢ آلاف ليرة، كما أن سعر طن الأكياس الكبيرة الفارغة التي يعبئ بها الفلاح الخضار وصل لحدود ٣٠ مليون ليرة باعتبار أن أسعارها تتغير مع تغيرات سعر الصرف، فضلاً عن ارتفاع أجور النقل ووصول سعر ليتر المازوت اللازم لري الخضار والفواكه لحدود ١٨ ألف ليرة.

وختم بالقول إنه نتيجة لارتفاع التكاليف مؤخراً توقف عدد من الفلاحين عن الزراعة كما أن الفلاح الذي كان يزرع ١٠٠ دونم على سبيل المثال أصبح اليوم يزرع ٢٥ دونماً بسبب ارتفاع التكاليف.

«الزراعة» و«الإسكوا» تبحثان التعاون المستقبلي

قطنا: الاعتماد على المياه أصبح مكلفاً واستخراجه أغلى من الاستثمار

النجداوي: تعرفنا على احتياجات الوزارة لوضع خطة عمل مستقبلية

هناء غانم

قضايا عديدة ناقشها وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا خلال لقائه أمس مع وفد من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الإسكوا» برئاسة ريم النجداوي رئيسة قسم السياسات الغذائية والبيئة، بهدف تطوير علاقات التعاون في المرحلة القادمة وآلية التدخل العلمي والفني لتطوير القطاع الزراعي ودعم المنتجين.

الوزير قطنا ذكر أن هناك تحديات تواجه الإنتاج الزراعي المحلي والأمن الغذائي لذلك نحن بحاجة إلى خطة بديلة لإدارة الموارد باستراتيجية جديدة كبديل عن المعروف، مبيناً أن البدائل مكلفة لكنها ضرورية لإعادة صياغة الروزنامة الزراعية السورية بطريقة أفضل مع الأخذ بكل المتطلبات.

ولفت الوزير إلى أن الاعتماد على المياه أصبح مكلفاً للجمع واستخراج المياه أصبح أغلى من الاستثمار، مؤكداً أن الفلاح هو الشريك الأساسي لتحقيق استثمار زراعي ناجح، لذلك لا يوجد فرصة للانتظار بل نحتاج للتنفيذ، ونمتلك الكوادر الكافية للقيام بالدراسات اللازمة.

وأكد الوزير أهمية هذا اللقاء الذي سيكون نواة لتعاون مستقبلي مثمر لما للمنظمة من خبرات يمكن الاستفادة منها في بناء منظومة متكاملة لتنفيذ الكثير من المشاريع التي اعتمدتها وزارة الزراعة ضمن إستراتيجية تطوير القطاع الزراعي ٢٠٣٠، والربط مع المنظمات الدولية الأخرى ومراكز الأبحاث والدراسات لتنفيذ مشاريع أخرى لتحقيق تنمية متكاملة تعود بالفائدة على الفلاح والأسر الريفية بالدرجة الأولى التي تشكل أول حلقة للتنمية، لافتاً إلى أهمية توقيع مذكرة تفاهم وتشكيل مجموعات عمل مشتركة لرسم الخطوات المستقبلية للتعاون.

قطنا تحدث عن دور الإسكوا في تسهيل التعاون مع المنظمات لتأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع التنموية المطروحة والانتقال من مرحلة الاستجابة إلى التعافي المبكر، واستثمار كل الموارد المتوفرة في إستراتيجية الزراعة السورية ٢٠٣٠ التي تحتوي على ٦٤ مشروعاً وكلها تحتاج إلى دعم فني وتقني ومالي من المنظمات للوصول إلى تفعيلها ونقل التكنولوجيا العالمية إضافة إلى التدخل على المستوى المكاني بأساليب علمية حديثة ووسائل زراعية مبتكرة، وهو اجتماع تفاهمي تشاوري أولي.

وأشار الوزير إلى أن التحديات التي واجهتها الزراعة خلال الأزمة السورية والأزمات الإقليمية الدولية المتلاحقة قد تركت آثارها على ارتفاع أسعار الغذاء وتكاليف الإنتاج إضافة إلى تعطل البنى التحتية الزراعية وتعطل مراكز خدمات وزارة الزراعة من برامج إرشادية وبيطرية وغيرها كذلك ضعف الإقبال على الاستثمار الزراعي نظراً للمخاطر التي تلحق برأس المال وذلك نتيجة الحصار الاقتصادي الذي كان له أثر في القدرة على استيراد مستلزمات الإنتاج ولاسيما المواد الغذائية إضافة إلى انخفاض المستوى التكنولوجي للإنتاج وانخفاض إنتاجية وحدة المساحة والوحدة الحيوانية والأهم التغيرات المناخية والاعتماد على الزراعة البعلية وتواتر حالات الجفاف والتغيرات الحرارية ومن ثم الموارد المائية مشيراً إلى أن الحرب الأوكرانية الروسية كان لها أثر أيضاً على ارتفاع الأسعار، وأصبح التحدي الأكبر الذي حدث نتيجة الحرب هو ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الأمر الذي دفع دول العالم إلى زيادة المخازين تخوفاً من حرب جديدة، كل هذه التحديات كان لها انعكاس على الواقع الاقتصادي في سورية إضافة إلى الزلزال الذي دفع بالحكومة لتوجيه مواردها المتاحة لإنقاذ المتضررين من الزلزال، ومع ذلك الحكومة استطاعت الاستمرار بتأمين كل مستلزمات الإنتاج، وقد صدرت هذا العام نحو ٧٠٠ ألف طن من المواد الغذائية كما أمنت احتياجات الصناعات الغذائية وغيرها، لافتاً إلى أن هناك خطة لتنفيذ مجموعة من المشاريع ونحن بحاجة إلى تمويلها لتصبح واقعاً.

بدورها رئيسة الوفد شرحت منهجية عمل الإسكوا والأهداف التي أحدثت لأجلها، مؤكدة أنه تم خلال الاجتماع التعريف بالمنظمة والخدمات التي تقدمها ومجالات عملها وما المنهجية المتبعة إضافة إلى التعرف على احتياجات وزارة الزراعة السورية وما رؤية الوزارة للنهوض بالقطاع الزراعي ووضع خطة عمل مستقبلية للعمل المشترك والتعاون في المجال الزراعي.

مسؤول الشؤون الاقتصادية لسياسات البيئة والغذاء في الإسكوا حمو العمراني أشار إلى ضرورة وضع مرتكزات أساسية يجب تحديدها للعمل عليها في المستقبل واستهداف مشاريع محددة خلال العمل مع المنظمات، وأكد أن الإسكوا مستعدة لتقديم العون والدعم ضمن المشاريع الزراعية التي سيتم الاتفاق عليها.

بدوره تحدث معاون الوزير الدكتور فايز المقداد عن القطاع الزراعي في سورية ومقترحات تطويره بالتعاون مع الإسكوا، ومشاريع الدعم الفني والهيكلي المقترحة، ومنها تحديث نظم إدارة الأراضي، والبرنامج الوطني للزراعة الذكية مناخياً، وتطوير إدارة المراعي والبادية السورية، ونظم الإحصاءات الزراعية، والتدريب وبناء القدرات، وفترة تنفيذ المشاريع وأهدافها ومحاور التنفيذ إضافة لذلك هناك برامج موحدة لتطوير نظم الإحصاءات الزراعية.

الألبسة الأجنبية تملأ خزائن السوريين

مسوّقة ألبسة لـ«الوطن»: الإقبال كبير بسبب فرق الجودة والأسعار

غرفة صناعة حلب لـ«الوطن»: البضائع المسوقة «ستوكات» وبضائعنا الوطنية جودتها دون المتوسط

جلنار العلي

ظاهرة بيع الألبسة عبر الإنترنت لم تعد تقتصر على البضائع الوطنية، وإنما وصل ممتهنوها عبر شاشة الموبايل إلى الدول الأخرى المجاورة كتركيا والسعودية ودبي وغيرها، حيث استغل بعض السوريين وجود أقارب ومعارف لهم في الدول الأخرى لتسهيل التعامل مع مواقع التسوق الخارجية من ناحية الشحن والتسديد المصرفي وما إلى ذلك، فأصبحت الألبسة الأجنبية منتشرة في سورية، وتصل إلى المستهلك بأسعار تعادل وأحياناً تقل عن أسعار البضاعة الوطنية وتفوقها بالجودة.

رشا، طالبة جامعية وهي إحدى المسوّقات لهذه المواقع اتخذت هذه المسألة مهنة لها، لأنها لا تحتاج أكثر من صفحة على الفيسبوك لعرض البضائع للزبائن، حيث تعرض في صفحتها بضائع معروضة على أحد مواقع التسوق التركي، ثم تشحن الكميات التي يحجزها الزبائن إلى لبنان فسورية.

وقالت رشا في تصريح لـ«الوطن»: «بدأت في هذا العمل بفردي منذ عام ٢٠٢١، وبعد أن حققت أرباحاً جيدة منه توسعت بالعمل فأصبحنا أشبه بشركة إلكترونية مصغرة مؤلفة من مسؤول ومسوقين وعدة أشخاص للتوصيل والشحن ضمن المحافظات»، لافتة إلى أنها كانت في السابق تشحن إلى المحافظات بأكياس ممهور عليها اسم الموقع ليتأكد الزبون من المصدر، إلا أنها اضطرت فيما بعد إلى القيام بفرد البضائع ونزع العلامة التجارية عنها ووضعها بأكياس عادية بعد أن تداول أشخاص تعرض إحدى المسوقات لمساءلة جمركية أثناء عملية الشحن.

وطالبت رشا الجهات المسؤولة بأن يتم الترخيص لمثل هذه الأعمال من دون فرض رسوم جمركية عالية، وخاصة أنها أشبه بمشاريع صغيرة للفتات الشابة وخاصة الفتيات منهم، معتبرة أن العمل بشكل نظامي يعد أفضل من القلق الذي ينتاب المسوّق في كل مرة يشحن فيها بضائعه، مؤكدة أن الإقبال على الحجز والشراء كبير جداً، وخاصة أن أغلبية هذه المواقع أثبتت مصداقيتها من ناحية جودة القطعة سواء كانت ملابس أو إكسسوارات أو نظارات شمسية وبأسعار لا تختلف عن أسعار البضائع الوطنية.

عضو غرفة صناعة حلب ورئيس لجنة المعارض فيها محمد زيزان، أوضح في تصريح لـ«الوطن» أن صناعة الألبسة لها معايير محددة من حيث الموضة والألوان والخياطة وغير ذلك، وبالتالي فإن أي شركة تقوم بنهاية عملية التصنيع بفرز بضائعها وينتج عنها ما يسمى الـ«ستوك» وهي بضائع معطوبة فقد يكون القياس غير دقيق أو هناك عيب صغير في الخياطة أو درجة اللون أو الأزرار وما إلى ذلك، فيتم بيعها لمواقع التسوق بأسعار مخفّضة، وبالتالي فإن السعر المعروض هو غير حقيقي، وذلك على مبدأ البضائع الجديدة في محال «البالة».

وحول توجه الناس لشراء البضائع الأجنبية، أعاد زيزان ذلك إلى أن البضائع في الأسواق السورية تعد دون الجودة المتوسطة سواء التي تباع في الأسواق المحلية أو تلك المعدة للتصدير وخاصة أن بعض الأسواق الخارجية تطلب جودة منخفضة، مؤكداً أن قطاع الصناعات النسيجية يمر حالياً بوضع سيئ جداً وبرغم ذلك، وخاصة أن القدرة الشرائية معدومة على اعتبار أن المواطن يحتاج إلى تأمين قوت يومه، وبالتالي فإن الإقبال على شراء الألبسة صار مقتصراً على الأعياد والمناسبات فقط، معتبراً أن مثل هذه المواقع تقضي على الصناعة السورية في الوقت الذي تشغّل فيه عدداً كبيراً من الأيدي العاملة، أي إن أي كساد في الألبسة يعني مزيداً من البطالة.